مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

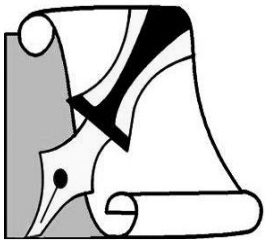

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أزمات الجيش وتردّي المِنعة القومية في الكيان الإسرائيلي

1 – مدخل :

لم يعد الحديث عن التمزّق الذي يعانيه المجتمع الإسرائيلي، وتدهور الحَوكمة، وتراجع الثقة بمؤسّسات الكيان، مع ما تستبطنه هذه الظواهر من تهديد لمستقبله، مجرّد تقدير خبير أو رأي إعلامي متشائم، وإنّما تحوَّل إلى خطاب رسمي مُجمع عليه، تكرّر وروده على ألسنة الكثير من كبار المسؤولين الحاليين والسابقين، بِمَن فيهم رؤساء الوزراء: إيهود باراك وبنيامين نتنياهو ويائير لابيد ونفتالي بينت وسواهم، إلى جانب مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام. ومن بين من تناولوا هذه القضية بشكل مُسهب، رئيس أركان جيش العدو السابق، غادي آيزنكوت، الذي على الرغم من خلفيّته وتاريخه العسكريين، إلاّ أنه لا يفتأ يركّز في مواقفه وخطاباته على خطورة تفكّك «العلاقات الاجتماعية والتماسك الداخلي» على مستقبل "إسرائيل" وجيشها. ولعلّ مردّ ذلك قناعته بأنه مهما بلغ تطوّر قدرات الكيان العسكرية، فهو يظل بحاجة إلى ما يسمّيها «المِنعة القومية للمجتمع»، والتي هي بحسب رأيه «أهم عنصر في الأمن القومي... وتشكّل على الأقل 51٪ منه»؛ فضلاً عن أن المعادلة التي تَحكم علاقة «المِنعة» بـ«الأمن» هي التبادلية في التأثير؛ ولذا «لا يوجد أمن قومي من دون تضامن اجتماعي، ولا تضامن اجتماعي من دون أمن قومي». واعتبر آيزنكوت أن حكومة نتنياهو الحالية ألحقت "الضرر بالوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والمكانة الدولية لإسرائيل؛ وهو ما سينعكس على أمنها في ظل الواقع الميداني المتفجر في الضفة، في ظل التحديات على مستوى الملف النووي الإيراني". وكشف ما آل إليه المجتمع الإسرائيلي من انقسامات وصراعات، خاصة في الآونة الأخيرة، ممّا شكّل فشلاً مدوّياً لنظرية "الانصهار الاجتماعي"، التي شكّلت أحد مرتكزات المشروع الاجتماعي للحركة الصهيونية، وفق عقيدة ديفيد بن غوريون. وبدلاً من قيام مجتمع متجانس ومتعاضد، انتهى به الأمر إلى «قبائل» منقسِمة على أسس إثنية ودينية، فضلاً عن الأيديولوجية، ومتصارِعة في ما بينها حول هويّة المجتمع والدولة، وصولاً إلى العلاقة مع الآخر حتى لو كان يهودياً؛ فضلاً عن سيادة النزعة الفردانية بدلاً من الترابط والتكافل الاجتماعي، وانعكاسها على رؤى الأفراد وأولوياتهم؛ الأمر الذي جعل القادة الإسرائيليين يدركون أن تجذّرها في مجتمعهم سيكون من شأنه إفقاد هذا الأخير القدرة على الصمود في مواجهة الضغوط، أو على تحمُّل "التضحيات".

ومن هنا ينبع تنبيه الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية «أمان»، اللواء عاموس يادلين، إلى خطورة ما يحدث بشأن الاحتياط، حيث قال إن «سلاح الاحتياط في الجيش يمثّل المجتمع، والمجتمع لا يريد إرسال أبنائه إلى الموت»، في مقابل استعداد أعداء إسرائيل للتضحية والصمود، وتصويب قدراتهم النارية على ما يشكّل عامل ضغط على الجمهور والقيادة في الكيان على حدٍ سواء. كما يشير تامير هايمن، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، ومدير معهد دراسات الأمن القومي حالياً، إلى تداعيات التغييرات الدستورية على الجيش، على المدى القصير والمتوسط والبعيد. فعلى المدى القصير، سيتأثر تماسك الجيش وتكتّله الداخلي، إذ أُدخِلَ الجيش إلى الساحة السياسية. وبما أن الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي تحوّل إلى كراهية، فإن هذه القِيم قد تغلغلت في صفوف الجيش أيضاً، وخلقت وضعاً لا يمكن للجيش أن يمارس مهماته في أعقابه. وعلى المدى المتوسط، ستؤثّر التغييرات الدستورية في جهوزية الجيش وقدراته؛ فكلّما ازداد عدد الضبّاط الذين لا يلتزمون بالاحتياط وطالت مدّة ذلك، فإن الجيش يخسر من قدراته ومؤهّلاته. ويعتقد هايمن أن هذا الأمر لا يمكن تقديره الآن؛ فجهوزية الجيش الحالية لن تتأثر كثيراً، ولكن على المدى المتوسط فإنها ستتراجع بشكل كبير. وعلى المدى البعيد، ستتراجع الدافعية للتجنُّد للجيش، وهو أمر حيوي وخطر لجودة الجيش وهويّته. ورأى هايمن أن الوضع سيكون أخطر إذا شُرِّعَ قانون إعفاء المتديّنين من الخدمة، وقانون تعليم التوراة. ويصل هايمن إلى نتيجة أن الضربة التي تلقّاها الجيش الإسرائيلي في هذه المرحلة تحتاج إلى سنوات لترميمها، حتى لو توقفت التغييرات الدستورية. أما إذا استمرت التغييرات فإن تداعياتها ستتفاقم؛ وبحسب تعبيره "سيتغيّر الجيش الإسرائيلي أمام أعيننا إلى لأبد".

2 – مظاهر التردّي:

يتجلّى تردّي «المِنعة القومية»، في كيان الاحتلال، في ظواهر متعددة، من بينها التراجع المستمرّ في نسب التجنيد في الجيش الإسرائيلي، والذي أدّى، بإقرار وزير الأمن السابق، بني غانتس (إسرائيل هيوم، 2022/12/13)، إلى تحويل «جيش الشعب» إلى «جيش نصف الشعب عملياً»، في ما لا يمكن فصله عمّا يشهده المجتمع من متغيّرات، كون «الجيش يتشكّل من المجتمع؛ وبالتالي ينبغي أن يتغيّر معه». وبخصوص النتائج التي يمكن أن تترتّب على هذا الواقع، فقد كان غانتس صريحاً ومباشراً في التحذير من مخاطره على الأمن القومي، بقوله: «إذا لم نحافظ على جيش الشعب، لن يكون هناك أمن، ولن يكون هناك تكتّل مدني ومِنعة اجتماعية. وهذا سيكلّفنا باهظاً» (إسرائيل هيوم، 2022/12/12). على أن ما حذّر منه غانتس لا يتعلّق بالمستقبل فقط، بل هو في طوْر التحقق، كون الجيش، وخصوصاً منه سلاح البر، أصبح «جيش

المناطق المهمّشة»، في مقابل مَن يخدمون في الاستخبارات والتكنولوجيا أو وحدات النخبة (معهد أبحاث الأمن القومي، 2022/12/13). وحذّر رئيس الأركان، هرتسي هليفي، من الانقسام والتصدّع الذي دبّ داخل تكتّل الجيش، وقال إنه يهدّد وجود دولة إسرائيل؛ وذلك على خلفية انضمام 10 آلاف جندي من قوات الاحتياط إلى آلاف آخرين من الجنود ممّن عارضوا الخدمة العسكرية احتجاجاً على استمرار الائتلاف الحكومي بالتشريعات القضائية التي تُجريها بعناد حكومة نتنياهو. وقال هاليفي في تصريحات لوسائل إعلام عبرية: الخدمة في الجيش الإسرائيلي هي واجب وامتياز كبير، سواء في النظامي أو في الاحتياط. إذا لم نحافظ على بقاء جيشنا قوياً ومتماسكاً، وإذا لم يخدم الأكفّاء في جيش الدفاع الإسرائيلي، فلن نتمكن بعد الآن من الوجود كدولة في المنطقة". كما دعا جميع عناصر الاحتياط إلى الفصل بين الاحتجاج المدني والخدمة الأمنية؛ وتابع: " لم يفت الأوان بعد. يجب التصحيح، لأنه لا طريق آخر بدون التماسك الداخلي والخارجي. هذه مسؤولية كلّ واحد منّا. وقبل كلّ شيء مسؤوليتي الشخصية كرئيس للأركان". إلاّ أن صحيفة "إسرائيل اليوم" وجّهت انتقادات لرئيس الأركان، هرتسي هليفي، وقالت إن عليه الخروج والتوضيح لمجتمع المستوطنين خطورة انتقال الخلافات السياسية والاجتماعية في الشارع إلى الجيش. ولسوء حظ هليفي أنه تولّى منصبه في وقتٍ شديد الحساسية، بعد توسّع الخلافات السياسية بين النخب الحاكمة والمعارضة، وقضية تقسيم "صلاحيات" إمرة الجيش بين وزير الحرب غالانت وسموتريتش وبن غفير، من "الصهيونية الدينية".

من ناحية أخرى، أعلن وزير الأمن الإسرائيلي الحالي، يوآف غالانت، عن اتخاذ إجراءات "للتوصل إلى توافق واسع وضمان أمن دولة إسرائيل، مع ترك الجيش بعيداً عن الخطاب السياسي". لكن سبق ذلك، إعلان 10 آلاف جندي من قوات الاحتياط عن وقف خدمتهم العسكرية بالجيش، فيما طالبوا بوقف فوري للتشريعات القضائية. وتحدّثت وسائل إعلام إسرائيلية عن زلزال يضرب سلاح الجو، إذ أعلن 1142 جندياً، بينهم 513 طيّاراً في الخدمة، نيّتهم تعليق تطوّعهم في حال إقرار التعديلات القضائية. وناشدت نقابة الطيّارين نتنياهو بالقول: "أوقِف الجنون والتشريع القضائي فوراً". ويأتي كل ذلك في ظل انتشار التحذيرات من أنّ "إسرائيل أمام خطر حرب حقيقية"، وأنّها "في وضع حسّاس ومعقّد جداً.

هكذا يتبيّن أن الجيش الإسرائيلي لم يعد يؤدّي الدور الاجتماعي الجامع المؤمّل منه، بعدما فشل في تحقيق مشروع «بوتقة (أو فرن) الصهر»، وتحوّل إلى نظام يؤبّد الطبقية الاجتماعية. وبدلاً من أن يُعيد هذا الجيش إنتاج المجتمع الموحّد وفق مواصفات محدّدة، فإن المجتمع، بكلّ عيوبه ونقاط ضعفه وصراعاته المزمنة، هو الذي أعاد إنتاجه. ويبقى أن الخلاصة الأكثر خطورة بالنسبة إلى الكيان، هي أن هذه الديناميات لم تبلغ نهاياتها بعد، ما يعني أن الأزمة مفتوحة على أكثر من سيناريو «تفجيري» للتناقضات الداخلية. ومن ضمن

المؤشّرات الدالّة على ذلك لدى جهات القرار، ما حذّر منه غانتس من أن «الخدمة في الجيش يمكن أن تصبح في المدى المتوسط أكبر قنبلة أمنية واجتماعية لإسرائيل».

وفي البعد الاستراتيجي للمشكلة الاجتماعية التي تتفاقم ظواهرها ونتائجها، نبّه وزير الأمن، أيضاً، إلى أن بناء «جيش محترف قائم فقط على الخدمة الدائمة، بدلاً من جيش الشعب، ليس حلّاً. وكلّ مَنْ يعرف الأرقام والواقع العملياتي والوضع في العالم، يفهم هذا الأمر»، موضحاً أن سلبيات هذا البديل تصل إلى حدّ تشكيله «خطراً أمنياً استراتيجياً، وضرراً هائلاً للمِنعة الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، أوضح رئيس وزراء العدو الأسبق، إيهود باراك، في مقال نُشِر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أنه بعد مرور 74 عاماً على قيام "إسرائيل"، أصبح من "الواجب حساب النفس"، منوّهاً إلى أن "إسرائيل أبْدت قدرة ناقصة في الوجود السيادي السياسي". ونبّه إلى أن "العقد الثامن لإسرائيل بشّر بحالتين؛ بداية تفكّك السيادة، ووجود مملكة "بيت داود" التي انقسمت إلى "يهودا" و"إسرائيل". وككيان وصلنا إلى العقد الثامن، ونحن كمن يتملّكنا العصف، في تجاهل فظ لتحذيرات التلمود ... والمرّة تلو الأخرى نُصاب بـ الكراهية المجّانية". وقال: "لسنا الوحيدين في نقمة العقد الثامن؛ ففي العقد الثامن منذ إقرار الدستور نشبت في الولايات المتحدة الحرب الأهلية؛ وفي العقد الثامن من توحيد إيطاليا في عام 1860 تحوّلت إلى فاشيّة. وفي عمر مشابه بعد توحيد ألمانيا أصبحت نازيّة؛ وفي العقد الثامن للثورة الشيوعية تفكّك الاتحاد السوفياتي؛ وهناك من يقترحون تفسيراً لذلك". وتابع: "لسنا الوحيدين، ولكن بأيدينا أن نختار؛ هل نحن نسمح لسابقتي الخراب في الماضي أن تقودانا؟ أم يوجد فينا القوة والوعي والثقة بالنفس لأن نأخذ مصيرنا بأيدينا؟ لقد كانت هذه هي غاية الصهيونية منذ البداية، بأن نقود إسرائيل إلى قمم جديدة". وتساءل باراك: "بماذا سيكون انشغالنا اليومي؟ في ظل سلسلة العمليات، الجائحة، المواجهات، أزمات السير، الفوارق، الانشقاق والخلافات الداخلية والتراجع؛ ثمة من يُصابون بنزعات الحنين إلى الماضي المثالي الذي مشكوك فيه أن يكون وجد فعلاً". وأكّد باراك أن "الشرق الأوسط هو بالفعل محيط صعب لا رحمة فيه للضعفاء، ومحظور الاستخفاف بأي تهديد. ولكن الاتجاه الذي يلوح في الأفق مُذهل؛ إسرائيل تتعزّز قوتها، تتغلب على المصاعب، وتتعاظم في كل مجال ممكن، وسرّ نجاحها المدوّي يكمن في خليط وضعه بن غوريون "بقوّتنا وبحقّنا"؛ نحن مُلزمون بالحفاظ عليهما، إلى جانب الحفاظ على وحدتنا الداخلية لنكون كعائلة متماسكة. وهكذا فقط ننتصر في كلّ الظروف"، بحسب تقديره.

3- تآكل فكرة "جيش الشعب":

لقد أسهمت التغييرات الدستورية في تآكل القوّة الاجتماعية للجيش الإسرائيلي، والتي يتّفق معظم الخبراء الإسرائيليين على أنها ستُرافق الجيش على المدى البعيد، حيث يحتاج الجيش إلى سنوات حتى يستطيع ترميم ما كسرته التغييرات الدستورية. فقد دخل الخلاف السياسي إلى الجيش بين الأفراد والوحدات، وبين النظاميين والاحتياط، وبين الوحدات المرموقة والوحدات الأخرى. وكل طرف من طرفي الأزمة كان يدفع بالجيش إلى اتخاذ موقف إلى جانبه؛ فداعمو التغييرات الدستورية ضغطوا على الجيش لأخذ موقف حازم ضد رفض الخدمة العسكرية الطوعية، مُطالبين الجيش بعدم إصدار أي بيان أو موقف متفهّم أو مؤيّد للاحتجاجات داخله. وقد وبَّخ نتنياهو، في محادثات داخلية، رئيس هيئة الأركان، قائلاً له إن الدولة تُنفق على الجيش 70 مليار شيكل، ليس من أجل أن يُضرِب أفراده عن العمل. أما معارضو التغييرات الدستورية، فأرادوا من الجيش تفهُّم رفض الخدمة، وتأكيد تداعيات التغييرات على الأمن القومي ونقْلها إلى الجمهور.

لقد صوّر دافيد بن غوريون الجيش الإسرائيلي على أنه "جيش الشعب"، والذي بموجبه ينطبق التجنيد الإجباري على الجميع، ويعكس سياسة "بوتقة الانصهار" لتنوّع المجتمع الإسرائيلي. وعلى مرّ السنين، أظهرت بيانات التوظيف في الجيش وجود انخفاض حاد في معدّل المجنّدين، الذي وصل إلى نقطة متدنّية في عام 2020، مع 67% فقط من المطلوب تجنيدهم.

وأشارت دراسة نشرها مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS، أن ثقة الجمهور في الجيش الإسرائيلي هي الأصل الاجتماعي القومي الرئيسي، الذي يسمح له بتعبئة الدعم والموارد والموظّفين ذوي الجودة؛ إلاّ أن الأحداث من مختلف المجالات قد تراكمت داخل الكيان، مما أدّى إلى تراجع مستوى ثقة الجمهور به. وأوصت الدراسة بأن على الجيش أن يتحمّل المسؤولية ويعمل على تقليص الفجوة بتواضع فيما يتعلق بقدراته العملياتية، والشفافية فيما يتعلق بسلوكه، ليُثبت للجمهور أنه لا يزال جيش الشعب. وبحسب المعهد، فإن المواطنين، من مختلف الشرائح والطبقات، تتآكل دافعيتهم للخدمة بشكل عام، والخدمة القتالية والخدمة الدائمة بشكل خاص. وبالإضافة إلى ذلك، هناك انتقادات علنية متزايدة للجيش الإسرائيلي كمنظّمة أسهمت الأزمات المختلفة، بما في ذلك قضية المعاشات التقاعدية للضبّاط المتقاعدين وشروط الخدمة، في انخفاض الثقة به بشكل عام (انخفاض بنسبة 12% في استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلي في كانون الثاني 2022). وعلى الأثر تحدّثت وسائل الإعلام العبرية كثيراً عن "تفكّك الجيش الإسرائيلي"، مما سيؤدّي إلى

نهاية "إسرائيل". وقالت صحيفة "معاريف" العبرية إن إهمال المسؤولين على مرّ السنين للجيش الإسرائيلي أدّى إلى جيش "غير صالح للحرب".

وقالت الصحيفة: "في الحرب القادمة ستُطلَق صواريخ ثقيلة ودقيقة وغير دقيقة وطائرات بدون طيّار على قواعد سلاح الجو، وعلى المدارج والمطارات التي توجد بها الطائرات ومراكز التحكم، وسوف تُحدِث دماراً كبيراً في القواعد؛ حرائق وجرحى وقتلى وشظايا وحفر كبيرة على مدرجات إقلاع الطائرات، ما سيوقف قدرة الطائرات على الإقلاع والهبوط. إن كتائب الإمداد الوظيفي التي تم إنشاؤها في القواعد الجويّة قبل 11 عاماً، والتي كان دورها المساعدة في ردم الحفر، وجمع الأنقاض من مدارج إقلاع الطائرات، وإطفاء الحرائق وإنقاذ الجرحى، تفكّكت تماماً بسبب عدم اهتمام قادة سلاح الجو بها في السنوات الـ 20 الماضية؛ وهذا تهاون وإهمال لن يُنسى أبداً، وسيُدرج في كتب التاريخ إلى الأبد. الجيش البريّ أيضاً تم تقليص قواته من قِبل رؤساء الأركان في السنوات الـ 20 الماضية، على افتراض أن الحروب الكبرى قد ولّت. حتى عندما ازداد التهديد من حولنا إلى أبعاد مروعة، لم يرغبوا في مواجهة الحقيقة، واستمروا في تقليص الجيش وفقاً لفهمهم "جيش صغير تقنيّ وفتّاك"؛ والنتيجة هي أن الجيش البري مهترئ تماماً، وجيش الاحتياط غير مدرّب ولم يستوعب أسلحة جديدة، وفقد ثقته في القيادة العليا؛ وبثلاث كلمات "غير صالح للحرب". وحتى الوحدات النظامية لم تستوعب وتطبّق التكنولوجيا التي تم شراؤها بمئات الملايين من الشواكل وأكثر، ضمن خطة "تنوفاه" متعددة السنوات بقيادة رئيس الأركان السابق "كوخافي"، والتي لم تنمو ولم تنجح.

الجبهة الداخلية، التي ستكون الساحة الرئيسة في الحرب المقبلة، قد أهمِلت وضاعت بين المستوى السياسي والمستوى الأمني، ولم يتم إعداد السلطات المحلية لتصمد أمام آلاف القذائف والصواريخ التي ستُطلق كل يوم على المراكز السكانية والبنى التحتية للكهرباء والمياه والوقود والغاز، وقواعد الجيش والمواصلات والبنى التحتية الاقتصادية والمؤسسات الحكومية، وستتسبّب بخسائر فادحة في مئات المواقع المدمّرة كل يوم. لقد قام "الجيش الإسرائيلي" بخصخصة أهم وحدات الدعم اللوجستي والصيانة إلى أكثر من ألف مصنع مدني أساسي، وهي المسؤولة عن توفير الذخيرة والوقود والغذاء وقطع الغيار وإصلاح الأسلحة وصيانتها أثناء الحرب. لقد أصبح الجيش يعتمد بشكل كامل على المصانع الأساسية، والتي بدونها لن يكون الجيش قادراً على العمل لأكثر من بضع ساعات في حرب متعددة الساحات. وفي وثيقة صدرت من قِبل وزارة الامن قبل أشهر قليلة، ورد أن 60% من المصانع الأساسية غير مؤهّلة للقيام بواجباتها في الحرب. والسبب أن الجيش لم يمدّها بمخزون طوارئ من المواد وقطع الغيار؛ وفي 70% منها لا يوجد تخصيص مهام. لذلك لا يعرف العمّال من يحتاج إلى التجنيد في الجيش، ومن يجب أن يبقى في المصنع أثناء حالة الطوارئ، ما سيؤدّي

إلى فوضى تامة، وانعدام السيطرة واختلال وظيفي. فاليوم إذاً يواجه "الجيش الإسرائيلي" أخطر أزمة في تاريخه في مجال القوى البشرية: الهروب الجماعي للضبّاط من الخدمة الدائمة والمقاتلين الجيّدين وضبّاط الصف الذين يغادرون الجيش للحصول على وظائف مدنية. وفي تحذير للكاتب عوفر شيلح، في 19-3-2023، قال: "يجب أن يُقال بوضوح في آذان المسؤولين: إن استمرار الاندفاع إلى التشريع بدون مفاوضات، وتنفيذ الإجراءات الإضافية المُدرجة في اتفاقيات الائتلاف (على سبيل المثال القانون الأساسي: دراسة التوراة)، سيؤدّي إلى انهيار نموذج الجيش الشعبي في النظامي والاحتياطي، ورحيل واسع للموظّفين الدائمين، وإلحاق الضرر بأمن إسرائيل لأجيال. وتصريح رئيس الشاباك السابق، نداف أرغمان، الذي ينص على أنه إذا تم تمرير التشريع كما هو ، فإن الشاباك قد يتفكّك من الداخل، ينطبق أيضًا على الجيش الإسرائيلي. وبالتالي يجب على رئيس الأركان وقيادات هيئة الأركان العامة أن يعرضوا الصورة على المستوى السياسي كما هي بكلّ جديّة ووضوح. وعلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع وأعضاء الحكومة، وكذلك أعضاء المعارضة، أن يعلموا أنّ ما هو على المحك في الجانب الأمني ليس أقل من تفكّك أجهزة الأمن المركزية في إسرائيل. وأخيرًا، فإن كلّ ما حدث ويحدث إنما هو إرهاصات لما يمكن أن يحصل بشكل موسّع وعميق في الجيش في حال استمرّ النزاع السياسي بهذه الوتيرة.

4- محاذير من قيام جيش مهني:

في العام الماضي نشر موقع "نقابة الأخبار اليهودية "JNS مقالاً للجنرال الإسرائيلي المتقاعد شموئيل تسوكر، نائب المدير العام السابق لمديرية الإنتاج والمشتريات بوزارة الأمن الإسرائيلية؛ جاء فيه: تتعالى بعض الأصوات في إسرائيل بشكل متزايد للمطالبة باستبدال نموذج "جيش الشعب" الذي هو الجيش الإسرائيلي الحالي، بجيش "مهني". وأضاف: قبل الخوض في المسألة لا بدّ من النظر إذا كانت مثل هذه الدعوات لها ما يبرّرها أم لا؛ ومن المهم الإشارة إلى أن مفهوم جيش الشعب، الذي يعتمد على المجنّدين وقوات الاحتياط في عملياته القتالية، قد تم ترسيخه بقوّة من قِبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن غوريون. وعند إعادة النظر في هذا النموذج اليوم، من المهم أن نأخذ في الحسبان بيئة إسرائيل الخارجية والداخلية وتهديداتها الحالية وطبيعة وجودها، قبل تقرير ما إذا كان "قفّاز المصارعة" الذي يرتديه جيش الشعب لا يزال يناسب اليد الإسرائيلية أم لا. ورأى أنه غالبًا ما يشير أولئك الذين يدعون إلى تأسيس "جيش مهني" إلى حقيقة أن الجيوش الغربية، من الولايات المتحدة إلى ألمانيا وغيرهما، تعتمد في الأساس على جنود مهنيين، ويتساءلون لماذا لا تفعل إسرائيل الشيء نفسه؟ ويجيب: حقيقة الأمر أن هذه المقارنة بحدّ ذاتها خطأ فادح، إذ إن مقارنة إسرائيل

بالدول الغربية الأخرى غير منطقي، نظراً لأن إسرائيل– من منظور أمني– مختلفة تمامًا عن الدول الغربية النموذجية، حيث لا يوجد بلد آخر في الغرب يواجه تهديدًا خطيرًا ومستمرًا، كان في الماضي ويمكن أن يصبح مرّة أخرى تهديدًا وجوديًا في المستقبل. ومن المستحيل تجاهل النوايا المعلنة للقيادة الإيرانية، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل الظروف الفريدة التي تواجهها إسرائيل، مثل حقيقة أنه يمكن إطلاق الصواريخ عليها في أي لحظة، أو أنها يمكن أن تواجه هجومًا "إرهابيًا" واسع النطاق. ورأى تسوكر ان إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم المهدّدة بشكل روتيني وعلني بالدمار، لأن الأيديولوجية الإيرانية متمسكة بمسح "الدولة الصهيونية" من الخريطة، وأن أولئك الذين يُعلنون بكل ثقة أن المرشد الأعلى لإيران لن يتابع مثل هذه التهديدات، يتجاهلون حقيقة أن الجمهورية الإسلامية تعمل بجد لتحقيق هذا الهدف. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في الغرب التي لا تزال حدودها موضع نزاع، حيث يطالب الخصوم بمنازل الملايين من السكان باعتبارها منازلهم. وفي ظل هذه الظروف، لا يتعيّن على إسرائيل امتلاك جيش يتمتّع بالجودة والكفاءة فحسب، بل يجب أن يمتلئ هذا الجيش بأفراد متحمّسين يدركون أن هناك حاجة ماسّة للتضحية بأرواحهم من أجل الدفاع عن "الدولة". ويجب على جنود الجيش أن يفهموا أن هناك احتمالاً حقيقياً بأن الدولة قد تضطر لخوض الحرب غداً، وأنهم قد يُصابون أو يُقتلون في ساحات المعارك، سواء في الشمال أو الجنوب؛ وأن هذا في نهاية المطاف، على الرغم من قوّة إسرائيل، سيكون بمثابة حرب بقاء وطنية. ويضيف تسوكر : في الوقت الذي تُعتبر فيه إسرائيل اليوم قوة إقليمية عظمى، فإن ذلك لا يغيّر الاحتمال الملموس بأن يستيقظ حزب الله صباح الغد ويقوم بخطوات غير محسوبة قد تؤدّي إلى الحرب، أو أنه قد يتلقى أوامر إيرانية بتنفيذ هجمات انتقامية رداً على اغتيال زعيم إيراني ما، على سبيل المثال. وبالتالي من المتوقع أن يسقط 2500 صاروخ على إسرائيل كل يوم، لفترة طويلة، خلال صراع إقليمي شامل، يتخلّله سقوط أطنان من المتفجرات في شمال البلاد. هذا ليس تهديدًا وجوديًا، ولكنه سيناريو ينطوي على أعداد كبيرة من الضحايا سيعيشون في ظروف الحرب طوال مدة الصراع. وعلى عكس الجيوش الأعضاء في حلف الناتو، يواجه الجيش الإسرائيلي أعداء متعددين على حدوده، حيث إن إسرائيل لا تُرسل جيوشًا مهنيّة إلى الخارج بالتناوب كجزء من تحالفات دولية. لهذا يجب أن تستعد لخوض الحروب على مقربة مباشرة من المدن والبلدات والقرى الإسرائيلية. وحتى في إسرائيل نفسها، يواجه بعض المواطنين صعوبة في استيعاب هذا الواقع، لا سيما أثناء التصعيد الأمني الذي يشمل في الغالب الجنوب الإسرائيلي فقط. لقد اعتادوا على فكرة أنه حتى في تل أبيب، الخطر يكمن في "الجنوب"، رغم أن ذلك في الواقع يبعد عشرات الكيلومترات فقط. ويستنتج تسوكر: يجب أن يكون لدى إسرائيل جيش كبير يضم جنودًا متحمّسين يفهمون أن واجبهم ليس نظريًا – لا يقتصر على الاحتفالات والمسيرات– ولكن سيأتي وقت

سيجدون فيه أنفسهم في حالة حرب، خاصة وأن الجيش الإسرائيلي يتكوّن في الغالب من المجنّدين والاحتياطيين الذين يؤدّون خدمة إلزامية بموجب القانون مقابل أجر ضئيل.

5- كفاءة مشكوك في أمرها:

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن "كفاءة الجيش الإسرائيلي باتت مشكوكاً فيها لخوض حرب"، وذلك في ظل عدم التحاق مئات الجنود بالخدمة العسكرية احتجاجاً على التعديلات القضائية وقانون التجنيد الجديد، الذي يُتوقّع أن يمنح إعفاءاً واسعاً لقطاع الحريديم من الخدمة. وفي السياق، قال محلّل الشؤون العسكرية، عاموس هرئيل، في صحيفة "هآرتس"، إنّه "إذا بدأ بالفعل هجوم التشريع الحريدي (قانون التجنيد) في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، فإن الاحتجاج سيثور بقوّة وبحجم لم نرهما إلى اليوم". وأوضح أن الأحزاب الحريدية " تلعب مؤخراً لعبة ذكيّة. فالتسريبات من صفوفها تقول إن الحريديم ببساطة غير مستعدّين لدفع الثمن على التعديلات القضائية التي تهم بنيامين نتنياهو من دون أن يحصلوا منه فوراً على ما يطلبونه". ولذلك، "يمكن أن تتوسّع تداعيات الاحتجاجات إلى ما وراء جهاز الاحتياط، وتطال حافزية التجنيد وجزءاً من الذين يخدمون في النظامي والدائم"، بحسب هرئيل ، الذي تابع أنّه "سيُستشعر بالتدريج، بانخفاض مهم في كفاءة الجيش الإسرائيلي لحرب، حيث سيكون الضرر ملموساً أكثر. فمئات الطيّارين والملّاحين، وإلى جانبهم مئات كثيرة من الضبّاط في مقار قيادة في سلاح الجو، وفي هيئة الأركان وفي "أمان"، لا يلتحقون بالخدمة منذ آخر شهر تموز/يوليو الماضي". وأكّد هرئيل أنّ "وضع الكفاءة الحقيقي هو في أسوا حال، وأسوأ بكثير ممّا يُفاد الجمهور"، مشيراً إلى أنه "في التشكيلات الحيويّة يتطلب عملاً يومياً من الارتجال وتفضيل مهام من أجل العمل بالحد الأدنى المطلوب"، فيما السؤال هو: "متى سيختار هرتسي هليفي العودة إلى الحديث عن ذلك علناً؟". وفي وقتٍ سابق، علّق "قائد الفيلق الشمالي" السابق، اللواء احتياط نوعام تيبون، على أداء حكومة بنيامين نتنياهو في الفترة الأخيرة، قائلاً إنّها "نجحت في تفكيك الجيش" من خلال إقرارها التعديلات القضائية. وفي مقالٍ في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أضاف تيبون أنّ "جيش الاحتياط الإسرائيلي في طريقه إلى فقدان الكفاءة. فالقدرات الاستراتيجية لسلاح الجو أصبحت تحت الخط الأحمر، والأزمة تتغلغل أيضاً في الوحدات الخاصة وجهاز الاستخبارات، وحتى في القوات البريّة والمدرّعات والمدفعية". وأضاف أنّ التفكّك "في جيش الاحتياط وفي الجيش الدائم سينتقل قريباً إلى الجيش النظامي أيضاً إذا لم تتوقف الحكومة فوراً، بحيث ستترك خلفها أرضاً محروقة في الجيش"، مؤكّداً أنّ "أمن إسرائيل قد سُيّب". وفي تعليق على قانون التجنيد الجديد، قال تيبون: إن حكومة نتنياهو "تُخطّط لالحاق ضرر بالغ

أيضاً في الجيش النظامي، من خلال تشريع قانون التملص الحريدي". وقد تسبّبت خطة التعديلات القضائية التي اقترحتها حكومة نتنياهو في كانون الثاني/يناير الماضي بانقسامٍ حاد في كيان الاحتلال، وبواحدةٍ من أكبر حركات التظاهر والاحتجاج في تاريخه، والتي امتدّت بشكل واسع إلى المؤسسة الأمنية والعسكرية، وخصوصاً "جيش الاحتياط"، الذي أعلن عدد كبير من أفراده رفض الخدمة العسكرية احتجاجاً، الأمر الذي فكّك "الجيش"، وأدّى إلى الحاق "ضرر عميق بكفاءته"، بحسب الإعلام الإسرائيلي. وكانت صحيفة "هآرتس" قد وصفت ما يمرّ به "الجيش"، نتيجة إصرار نتنياهو على مواصلة التعديل القضائي، بـ"عملية غير مسبوقة من التآكل الداخلي"، مضيفةً أن الحكومة المسؤولة المركزية عن ذلك "تشاهد ما يجري وتتثاءب". وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ كفاءة "جيش" الاحتلال تتبدّد، في ظل توسّع الاحتجاج ضد خطة التعديلات القضائية وسط عناصر الاحتياط.

في السياق أيضاً، حذّر مفوّض شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي، يتسحاق بريك، من وجود أزمات داخل الجيش، الذي وصفه بأنه "تنظيم متوسط المستوى"، وأن "الضبّاط الميدانيين تحوّلوا إلى مجموعة جبناء" يتخوّفون من تقديم شكاوى، وأن الضبّاط برتبة لواء "منشغلون بالمظهر وليس بالجوهر". وجاء ذلك في رسالة بعثها بريك، وثّق فيها سلسلة طويلة من محادثات أجراها مع عشرات الضبّاط في العديد من الشّعب والأذرع والوحدات في الجيش، إلى كبار الضبّاط في الجيش وأعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، حسبما ذكر موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني. ووصف العسكريون الجيش الإسرائيلي بأنه "تنظيم متوسط المستوى، ويعاني من تآكل إثر أعباء أثقل مما ينبغي له، تفرضها مهمات صعبة. كما يعاني من عدم التفات القيادة العليا للمشاكل، ووجود أزمة معنوية شديدة بين الضبّاط الشبّان، الذين لم يعودوا معنييّن بالالتزام بالتوقيع على فترة جديدة للخدمة الدائمة بسبب الوضع في الوحدات العسكرية". وبحسب بريك، فإن "أزمة القوى البشرية تمس بجهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب"؛ واقتبس من أقوال ضبّاط ميدانيين يحذّرون من أن "قيادة الجيش تسوّق مظهراً كاذباً لجهوزية أعلى مما هي في الواقع". وحذّر بريك من الخطة العسكرية المتعددة السنوات، المعروفة باسم "غدعون"، التي تنص على تسريح ضبّاط من الخدمة الدائمة، في سن 28 عاماً أو 35 عاماً أو 42 عاماً، مشيراً إلى أن حجم هذه الأزمة سيتّضح بعد عدة سنوات. وكتب أن "اختيار الجيش سيستند إلى تسويات والخدمة في الجيش ستتحوّل إلى خدمة ضبّاط متوسطي المستوى".

وقال بريك في رسالة إن تقليص 4000 وظيفة في الخدمة الدائمة، ونقل وظائف من ذراع القوى البريّة إلى وحدات الاستخبارات والسايبر والتكنولوجيا، تسبّب "بتراجع كبير في صفوف العسكريين، تمثّل بالسطحية والضحالة في تنفيذ المهمات، وحتى بعدم تنفيذ مهمات. وفي موازاة ذلك، يوجد تراجع كبير في حافزية الخدمة

العسكرية، تظهر في وحدات عديدة، وبينها الوحدات القتالية البريّة ووحدات التكنولوجيا والتصنت والاستخبارات والطب واللوجيستية وغيرها". وبين أسباب تزايد ثقل الأعباء، تقصير مدّة الخدمة النظامية من 36 شهراً إلى 32 شهراً. وأضاف أن كل هذه التغيّرات "أدّت إلى تدهور خطير في قدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ مهماته؛ ولذلك تضرّرت جهوزيته للحرب". واقتبس بريك من أقوال قائد أحد الألوية (اللواء يضم عدداً من الكتائب)، بأنه "نشأ وضع في الجيش الإسرائيلي لا يجرؤ فيه أحد على توجيه انتقاد في المؤتمرات، ولا يتحدّثون عن المشاكل. الضبّاط برتبة لواء يستعرضون أمامنا أن الوضع ممتاز، لكنهم منشغلون بالمظهر وليس بالجوهر. ونحن، الضبّاط الميدانيون، تحوّلنا إلى مجموعة جبناء. وأنا أخجل لأني توقّفت عن التحدث عن المشاكل في المؤتمرات؛ لكن، لأسفي، هذا الأمر سيضرّني، إذ إن الأقوال تنزل على آذان صمّاء". وأضاف الضابط نفسه أن "المفهوم السائد في الجيش اليوم هو عدم طرح المشاكل. والرسالة هي: 'تدبّروا أمركم بما هو متوفّر'.

الضبّاط الكبار يريدون الحفاظ على أجواء جيّدة. ولذلك لا أحد يوفّر تفسيرات للانتقادات وعدم تنفيذ الأوامر. يوجد انعدام طاعة في الجيش الإسرائيلي، ومن يطرح المشاكل يُعتبر بكّاءً. والضبّاط الأقل رتبة لا يحتجّون، خشية عدم الاستجابة لهم. والقيادة العليا تفسّر الانتقادات على أنها تحريض. ويشعر الضبّاط الميدانيون بأن الأفضلية هي لسلاح الجو والاستخبارات والسايبر، وأن الذراع البريّة موجودة في طرف سلسلة الغذاء. والمثال الأبرز على ذلك هو أن جميع الضبّاط برتبة لواء لم يوافقوا على تولّي منصب قائد الذراع البريّة. وهم يشعرون بأنه لا توجد كلمة لقائد الذراع البريّة في هيئة الأركان العامة". ووفقاً لبريك، فإن قادة ألوية وكتائب نظامية يعترفون بأنهم يواجهون صعوبة حقيقية في تجنيد قادة سرايا بنوعية جيّدة لخدمة دائمة طويلة. وأضاف أن الضبّاط الذين يتحدّثون عن "الوضع آخذٌ بالتدهور وحسب". ونقل عن قائد لواء في الجبهة الشمالية قوله إن "الجيش الإسرائيلي فشل في إبقاء الضبّاط الجيّدين في صفوفه. فالجهاز لا يرى الأفراد، وإنما اعتبارات المال والتوفير. وهذا يقود إلى انعدام ثقة".

قائد لواء آخر قال إنه "بعدم وجود خيار، فإننا نعيّن اليوم ضبّاطاً ما كنّا سنُقدم على تعيينهم في الماضي... وتوجد ضحالة في تنفيذ المهمّات". ولفت نائب قائد كتيبة إلى أن "قادة الكتائب لا يتواجدون في منطقة الكتيبة، لأنهم منشغلون طوال اليوم في مداولات ودورات استكمال وأيام دراسية. ويتواجد قائد الكتيبة في منطقته 40% من وقته؛ ولذلك فإنه لا يؤثّر على ما يحدث. والجيش منشغل أكثر في المظهر الخارجي من الجوهر الداخلي. وجيشنا هو جيش بمستوى متوسط ويواصل التدهور". وقال بريك: إنه توجد شكاوى متكرّرة من جانب قادة سرايا، مفادها أن "لا أحد من القيادة العليا، قادة الفرق العسكرية وجنرالات هيئة الأركان العامة، يحضر

للتحدّث معهم حول المشاكل الميدانية. والقيادة العليا معزولة عن الميدان منذ سنوات؛ وهناك عشرات المواضيع التي لا يحصل قادة الكتائب والألوية على ردّ بشأنها من قادتهم". وأضاف بريك أن ضبّاطاً أبلغوه خلال زيارته للجبهة الشمالية بأنه "لا يمكنهم تنفيذ الأوامر لأن الفجوات في القوى البشرية المنتشرة عند الحدود تتحمّل أعباء لا تُحتمل". وتلقّى بريك رسالة وقّعها عشرات الضبّاط بمستوى متدنٍ، وقالوا فيها إنه "توجد قطيعة هائلة بين القيادة العليا والضبّاط الصغار. ونُطالب بمواجهة معضلات مهنية وأخلاقية وقيادية تتطلب مرافقة وتربية عسكرية. وهناك عدم إنصات مطلق من الضبّاط الكبار حيال هذه المعضلات. والانشغال اليوم يتركز على تنفيذ المهمّات في جدول زمني مزدحم؛ وتقليص الوظائف يتسبّب بإهمالنا. ولا توجد أي خطة لتطوير الضبّاط في الوحدات. روح الجيش ليست موجودة؛ ولا يوجد محفّزات على التوقيع على اتفاق خدمة دائمة. يوجد انعدام ثقة في المؤسسة العسكرية وانعدام يقين بالنسبة للمستقبل".

6- أزمة خدمة الاحتياط:

بعد الانتهاء من الخدمة الإلزامية، التي تستغرق ثلاث سنوات للذكور فوق 18 سنة وسنتان للإناث، يتحوّل الجنود الإسرائيليون تلقائيّاً إلى قوات الاحتياط في "الجيش" الإسرائيلي الذي يبلغ قوامه نحو 750 ألف جندي، منهم 560 ألفاً من جنود الاحتياط، يُنظر إليهم بأنهم ذوو قيمة خاصة في صفوفه، نظراً إلى المهارات الفائقة التي يكتسبونها خلال خدمتهم الإلزامية، أو التي يُحصّلونها في فترات استدعائهم المختلفة في أوقات الطوارئ أو الحروب، ولا سيما أولئك الذين يخدمون في وحدات نوعية وحسّاسة، مثل الوحدات الخاصة وأجهزة الاستخبارات وسلاح الجو. وقد اعتمدت "إسرائيل" نظرية "التجنيد الشامل"، أو ما سمّي باسم "الأمّة تحت السلاح"؛ وهو ما سمح ببقاء كل الإسرائيليين ضمن الخدمة الإلزامية، ومن ثم الانتقال بعد ذلك إلى الخدمة ضمن صفوف قوات الاحتياط حتى عمر متقدّم. وبحسب بعض الدراسات، فإن أكثر من 65% من الوحدات القتالية التي تنفّذ المهام العملياتية للجيش تكون من وحدات الاحتياط التي يتم استدعاؤها للخدمة، بحسب القانون الإسرائيلي، مرّة واحدة في السنة، لمدّة 26 يوماً للجنود، و24 للضبّاط، ما عدا أوقات الطوارئ التي تُستدعى فيها القوات بشكل فوري بحسب الحاجة، ومن دون النظر إلى الفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها الحالة الطارئة. إلاّ أن الحبْل الذي كان يربط أُطر الاحتياط، بحسب الكاتب طال ليف رام، في معاريف، لم يعد قوياً كما كان في الماضي، وذلك لأسباب عميقة، منها الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي، وقيمة خدمة الاحتياط التي تآكلت في السنوات الأخيرة، وشعور مبرّر بأنّ قلّة قليلة فقط من الإسرائيليين تحمل العبء الأكبر وتعرّض حياتها للخطر في القتال. كما أنه عملياً، منذ أكثر من عقد وجهاز الاحتياط في البر يتدرّب

ويقاتل وينفّذ أنشطة بصورة مقلّصة عمّا كانت تقوم به أجيال الاحتياط في عقودٍ سابقة. حينها كان جهاز الاحتياط جزءاً لا يتجزأ من القوة الأساسية لجيش البر في الحرب: "حرب لبنان الثانية" في عام 2006، شكّلت إشارة تحذير ثاقبة فيما يخص وضع الاحتياط. وحتى بعدها، أي بعد استخلاص الدروس، استمر جهاز الاحتياط في التآكل، والعديد من الضبّاط الكبار يقولون إن جهاز الاحتياط في البر واقع في أزمة تعمّقت كثيراً. وما وراء الشروخ التي تتّسع في المجتمع الإسرائيلي، جهاز الاحتياط في الوحدات البريّة في وضعٍ غير جيّد ويعاني من أهليّة متدنّية للحرب. والمشاكل الحالية في "إسرائيل" يمكن أن تقود "الجيش" إلى أزمة احتياط أخطر من حرب لبنان الثانية. وقيادة "الجيش" الإسرائيلي تأخّرت في فهم عمق الأزمة وتبعاتها المحتملة على جهاز الاحتياط؛ وتأخّرت كثيراً في الاستجابة العلنية وإجراء نقاشٍ معمّق بين القادة وعناصر الاحتياط؛ فيما كثيرون منهم يعتقدون أنّ العقد الأساسي مع الدولة سينكسر كلياً إذا مرّت قوانين الإصلاح القضائي. والأزمة الأشد تتبدّى في سلاح الجو؛ وفي الأسراب يجري نقاش عميق في هذا الشأن، حيث يخشون من أنّه كلّما تفاقمت الأزمة الداخلية وتصاعدت، سيكون من الممكن أن يقرّر عناصر فريقٍ جويٍ التوقف عن الطيران. وفي مقابل جهاز الاحتياط في البر، فإن ضبّاط الاحتياط في أسراب سلاح الجو هم جزء لا يتجزّأ من الأنشطة الجارية لسلاح الجو. ومن دون طيّاري احتياط، عملياً ليس هناك سرب في الجو. وفي جزء من الأسراب القديمة (مقابل أسراب الـ F-35)، حوالى 60% من نظم قوات السرب هم من الاحتياط. وكثيرون منهم إلى جانب التضامن الكامل مع الاحتجاج الجماهيري بسبب المس بأسس النظام الديموقراطي في "إسرائيل"؛ وهم يرون في المس باستقلالية المؤسسة القضائية تهديداً حقيقياً عليهم من القانون الدولي.

وفي السياق، أعرب نحو مئة من كبار المسؤولين السابقين في المؤسّستَين العسكرية والأمنية، من بينهم رؤساء أركان سابقون ورؤساء أذرع أمنية على اختلافها، تضامنهم مع جنود الاحتياط الذين قرّروا الامتناع عن أداء الخدمة الإلزامية، وطالبوا، في رسالة بعثوا بها إلى نتنياهو، بضرورة وقف التشريعات "الانقلابية"، وقالوا إنهم يعتبرونه "مسؤولاً بشكل مباشر عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالجيش الإسرائيلي وأمن إسرائيل". وامتدّ الامتناع عن الخدمة إلى سلاح الاستخبارات، إذ أبلغ 951 من جنود الاحتياط في "أمان"، من بينهم 487 على رأس عملهم، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أهارون حاليفا، بأنهم سيتوقّفون عن التطوّع فوراً، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على الاستخبارات ومهامّها، وسط تنامي التهديدات على المستويَين الداخلي والخارجي. وورد، في رسالة الرافضين، أن "الحكومة تواصل الترويج للانقلاب بقوّة أكبر؛ ونحن الموقّعين أدناه، جنود الاحتياط السابقين والحاليين وخرّيجي الوحدات الاستخبارية، ننضمّ إلى إخوتنا وأخواتنا، ونُبلغ

قادتنا بحزن شديد تعليق تطوّعنا لخدمة الاحتياط". وشهدت تل أبيب والقدس وعدد من المدن الكبرى في فلسطين المحتلّة، على مدى أشهر عديدة متواصلة، تظاهرات احتجاجية ضدّ حكومة نتنياهو، وأخرى مؤيّدة لها، ليس فقط على خلفية الموقف من التعديلات القضائية، بل أيضاً على أسلوب العيش والموقف من الآخر اليهودي وغير اليهودي؛ إضافة إلى سيطرة فئة يهودية على أخرى وفرض إرادتها عليها، علماً أن المحتجّين يرون في تقليص صلاحيات القضاء مدخلاً لتغيير نظام الحكم في "إسرائيل"، وزيادة التصدّع الاجتماعي فيها. وفي الخلاصة، إن جهاز احتياط مستقطباً ومنقسماً سيُلحق ضرراً لا يُرأب بكفاءة "الجيش" الإسرائيلي؛ وهذا ما لا تستطيع "إسرائيل" أن تسمح به لنفسها في أي وقت، وخصوصاً الآن. والمؤشّرات مُقلقة، وأضرار هذه الأزمة، أيضاً في كل ما يرتبط بالجيش، يمكن أن تكون أصعب بكثير من أن تُصلح. وإزاء هذا الوضع، طبّقت قيادة الجيش "نظرية الاحتواء"، أي عدم المعاقبة أو الطرد؛ ومع ذلك، هناك جنود وقادة في التشكيل الميداني في الاحتياط الذين يعتقدون أن أي عدم تطوّع، أو رفض خدمة، يجب أن يُقابَل بإجراءات صارمة. وأحد الانتقادات الشديدة جداً التي صدرت تجاه الجيش الإسرائيلي ووزير الأمن من جانب المؤيّدين للإصلاح القضائي، كانت بخصوص سياسات الاحتواء هذه. وظهرت الانتقادات على شبكات التواصل الاجتماعي، وتضمّنت طلباً واضحاً من رئيس الحكومة، موجّهًا إلى رئيس الأركان وهيئة الأركان العامة، لإبداء الحزم في التعامل مع الرافضين للخدمة؛ وأيضاً إقالة وزير الأمن يوآف غالانت (التي لم تُنفّذ)، فُسّرت بأنها بسبب تعامله المتساهل مع عدم التطوع. وعلى الرغم من الانتقادات، يتمسك الجيش الإسرائيلي بسياسات الاحتواء. وحتى الآن، هذه السياسات تجبي ثمناً، وتّستخدم مادة بيد الذين يريدون تجنيد الجيش الإسرائيلي لأهداف سياسية. والأمور حالياً تتطور نحو الأسوأ، لأن هناك حالة متّسعة من الرفض، تؤثّر على الوعي؛ وهذه الحالة تُعدي بعضها بعضاً، وتجرّ الكيان المؤقت نحو الفوضى وفقدان السيطرة. ولأن وجود "إسرائيل" يعني وجود الجيش، فمن دونه ستتحقق نبوءة الزوال.

وبحسب صحيفة معاريف العبرية، فإنّ الجيش الإسرائيلي قلق للغاية بشأن هذا الاحتمال حتى إن قسم العلوم السلوكية يُجري دراسة موسّعة هذه الأيام حول مدى انتشار ظاهرة الانقطاع عن الخدمة النظامية والدائمة والاحتياط، وعواقبها المحتملة على المستقبل.

نقل موقع "يسرائيل ديفانس" عن الرئيس السابق لشعبة «العلوم السلوكية» في الجيش، العقيد في الاحتياط، إيال أفراتي، قوله: «الأم اليهودية حالياً لا ترغب في أن يخدم ابنها الجيّد في الجيش»، موضحاً أن العقد الذي يربط المجتمع الإسرائيلي بالذين يخدمون في الجيش انكسر، والنتيجة التي «سنؤول إليها هي المزيد من الانخفاض في نوعية الجيش النظامي». وذكر أن هذا المسار لا مفرّ منه، وستكون له انعكاسات كبيرة. ورأى

أيضاً أن «هذا الوضع لن يتغيّر ما دام جنود الجيش النظامي من عمر 22 ـ 23 يخجلون من الظهور ببزّاتهم العسكرية».

7- خاتمة:

تقف "إسرائيل" في المرحلة الراهنة أمام مجموعة من التهديدات الخطيرة على أمنها القومي، من بينها تدهور اقتصادي في ظل أزمة اقتصادية عالمية، وصدوع تتّسع في علاقاتها مع الولايات المتحدة. كما يخوض المجتمع الإسرائيلي صراعاً داخلياً غير مسبوق بسبب الدفع نحو التعديلات القضائية، الأمر الذي يزيد من حدّة هذه التهديدات ويُلحق ضرراً في القدرة على التعامل معها. وبدون الدخول في برنامج الإصلاح المثير للجدل، لا شك بأن الأمر يتعلق بتغيير بعيد المدى في القواعد الإدارية والقانونية للّعبة، والتي يعتبرها الكثيرون تهديداً حقيقياً للديمقراطية الإسرائيلية، والتي يتمّ الدفع نحوها بسرعة البرق، من دون إعطاء فرصة حقيقية لبلورة توافق واسع. ونتيجة لذلك، يزداد الاحتجاج الجماهيري الواسع النطاق، والذي بشكلٍ لا مفرّ منه، يتسلل إلى جميع منظومات الحياة في "إسرائيل"، بما في ذلك الجيش .

من الصعب للغاية في هذه المرحلة تقدير إلى أين ستتطور الاحتجاجات الجماهيرية في الكيان، وإلى أي مدى ستبتعد الحكومة المتطرّفة في محاولاتها لإحداث تغيير إداري وحوكمي فيها من دون توافق. وعلى ما يبدو، سيعرف التاريخ كيف يفعل ذلك بشكل أفضل في المستقبل. ولكن إذا فهمنا الخصائص والعوامل المختلفة التي تخلق الثورات والحروب الأهليّة، فلا يمكننا تجنّب الاستنتاج الواضح بأن هذه ربما تحدث بوضوح في "إسرائيل" اليوم. وفي هذا المجال يمكننا ملاحظة الفجوة الأيديولوجية العميقة والصراع الواسع بين وجهات النظر العلمانية والتعددية والآراء الدينية والخلاصية التي تسعى إلى تغيير صورة الدولة، والفجوة بين نظرة الأطراف المختلفة إلى جهات إنفاذ القانون، والفجوة الهائلة في فهم وإدراك جوهر النظام الديمقراطي ودور مؤسساته وسلطاته المختلفة. كل هذه الأمور تخلق اليوم بلا شك أرضية ناضجة لتطوير بوادر حرب أهلية في "إسرائيل". وبالنظر إلى حالة اللامبالاة الكاملة من جانب الحكومة وعدم اتخاذ إجراءات التهدئة والوحدة، من المتوقع أن تتفاقم الاحتجاجات، وتتّسع الانقسامات، وتتصاعد ردود الفعل والعنف من الجانبين. والأمر الذي يمنع على ما يبدو التطور الكامل إلى حرب أهليّة اليوم هو الافتقار إلى القوة العسكرية تحت تصرّف جميع الأطراف.

إن الجيش الإسرائيلي، الذي تم تعريفه منذ إنشاء "الدولة" على أنه جيش الشعب، كان بالفعل فوق أي سجال اجتماعي وسياسي منذ إنشاء هذه "الدولة". ولكن يبدو أن شيئاً ما قد تغيّر في هذا المجال أيضاً. ظاهرة

الرفض وردود الفعل عليها، وتفاقم الجدل العام حول موضوع إعفاء طلّاب المدارس الدينية من الخدمة الإلزامية، والنقاشات في الجمهور الصهيوني المتديّن حول وجوب طاعة أوامر إخلاء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، وغير ذلك. كل هذا يهدّد قوة الجيش الإسرائيلي ومكانته كجيش شعبي، ويُدخله في النقاش السياسي على الأقل على مستوى المواطنين.

لقد تمّ بناء الجيش الإسرائيلي على أساس تسلسل قيادي واسع للغاية، يشمل مجموعة من القادة من الصهيونية الدينية. وفي الانتخابات الأخيرة، صوّت جزء كبير من الجنود لحزب بن غفير اليميني المتطرف. ويبدو أنه حتى داخل الجيش هناك انقسامات سياسية تتعلق بعمله في حالات الطوارئ، وفي المواقف التي لا يوجد إجماع بشأنها في المجتمع الإسرائيلي. وعند أخذ جميع البيانات الموجودة وعلى خلفية تحليل الوضع الحالي، تظهر صورة قد تؤدّي بإسرائيل إلى صراع أهلي عنيف.

صحيح أن الأمر يتعلق بسيناريو متطرف، لكنه ليس مستحيلاً في الوضع الحالي. وفي السياق، يقول مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي: " إننا نقف الآن أمام أزمة الاحتياط الأخطر منذ عام 1973؛ مسؤولون كبار في الجيش كانوا أطفالاً في عهد حرب يوم الغفران التي حوّلت فيها قوات الاحتياط وجه المعركة؛ أنقذت هضبة الجولان واجتازت قناة السويس. وبعد ذلك قاد كثيرون منهم، كمواطنين تحرّروا من الخدمة، الاحتجاج الذي انتهى باستقالة حكومة غولدا مائير. لم تكن هذه أزمة في الاحتياط، بل شرخ شعر به مواطنون نزعوا بزّاتهم بسبب إخفاقات القيادة. ويجدر بالقادة أن يتذكروا أزمة أكبر وأكثر صلة مقارنة باليوم، وقعت بين رجال الاحتياط بعد عقد من ذلك، عقب حرب لبنان الأولى 1982 . في حينه، احتجّ رجال الاحتياط ليس على قصور استخباري أو سياسي، بل على ما اعتبروه خرقاً أعلى في درجته للعقد بين "الدولة" والمواطن – حرب ظلال خرجت إليها حكومة بيغن – شارون بإعلان عابث. في حينه أيضاً، سُمعت أقوال عن رفض الخدمة في لبنان. غير أن تلك لم تخرج قط عن رفض الأفراد. وفي السياق، ذكر الكاتب عوفر شيلح، في صحيفة يديعوت أحرونوت، أن ما يجري حالياً منذ إعلان خطة نتنياهو – لفين لتغيير التوازن بين السلطات، هو شيء آخر، يعكس ما حصل منذئذٍ للمجتمع الإسرائيلي وللاحتياط، في واحدة من الظواهر الخاصة التي ميّزته في الماضي. فمنذ عقود ورجال الاحتياط الذين يخدمون بالفعل – وعددهم النسبي يجد تعبيره في نسب قليلة من مؤدّي الخدمة الإلزامية – يرون أنفسهم كمتطوّعين يحملون عبئاً نسبياً أثقل من أي وقت مضى، ولا يحظون باعتراف مناسب. ومنذ عقود والمجتمع الإسرائيلي، الذي يتفكّك إلى قبائل تُناكف إحداها الأخرى، لا يرى في كل أمر يرتبط بالدولة قيمة جماعية، بل تضحية من الفرد من أجل العموم الناكر للجميل. وتتّضح جملة مبرّرات لإمكانية الرفض، من كتب الإخطار للخادمين في وحدات مختلفة: الطيّارون يعبّرون عن خوف من

تقديمهم إلى المحاكمة في خارج البلاد، بينما يتحدّث آخرون عن الصعوبة في خدمة نظام غير ديمقراطي، أو عن خطر أوامر غير قانونية في أثناء الخدمة في "المناطق" [الضفة الغربية].

إنّ الأمور لا تحصل في فراغ. فثمّة التزام بالقانون الأساس لتعلّم التوراة في الاتفاقات الائتلافية، بحيث ينص القانون على إعفاء الحريديم من الخدمة، ويقرّر أن خدمتهم للتوراة هي قيمة متساوية للخدمة العسكرية، بل وأعلى منها. وإضافة إلى ذلك، منذ سنين والقيادة السياسية والجيش الإسرائيلي لا يستجيبان للإخطارات والتحذيرات بشأن الحاجة لتصميم نموذج احتياط آخر يعترف بالواقع القائم، ويمنح مكانة خاصة للقلّة الذين خدموا خدمة عملية وطويلة، ويوضح لهم أساساً بأن هناك حاجة حقيقية لهم للدفاع عن الوطن. وفوق كل ذلك، ينبغي الاعتراف بأن الدولة التي تقودها ثقافة ذات نزعة قوة وعنجهية، وغياب قواعد لعب وعمل لأجل مناكفة الآخر، إنما تدفع الفرد إلى إحساس بالقطيعة والاغتراب، بحيث إن الطريق الواجب للتعبير عنه هو التهديد بعدم القيام بما لا يقوم به الآخرون. ويختم الكاتب مقاله بالقول إن دولة تتجاهل قيادتها المخاطر التي في عملها، التي تهدّد بالمس بالفرد اقتصادياً وقيمياً، هي دولة لا أمل لها في أن تُجبر الفرد للقيام بالفعل المدني الأعلى المتعلق بالمشاركة في الدفاع عنها. وبالنسبة للأفراد الذين يشعرون باغتراب متزايد في الواقع الإسرائيلي، فإن التهديد برفض خدمة الاحتياط هو مخرج ثمنه الحقيقي، بالنسبة لهم، متدنٍ نسبياً. والأسوأ من كلّ شيء أن الحكومة الحالية تفعل كلّ ما في وسعها كي لا تقود وتوحّد؛ بل لتهزّ أساسات المبنى وتعظّم الخطر.